

أثر تمويل المؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة لعينة من المؤسسات الجزائرية

The Impact of Corporate Finance To Achieving Sustainable Companies. Development: A Case Study on a Sample of Algerian

¹ سنوسي بن عومر

أستاذ محاضر -أ- / جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر

senou_ben@yahoo.fr

خروبي محمد

طالب دكتوراه / جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر

kharroubimohamed@gmail.com

تاريخ الاستلام : 11.03.2022 , تاريخ القبول : 25.04.2022 , تاريخ النشر : 06.06.2022

الملخص:

تهدف هذه الورقة الى ابراز أثر تمويل المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر خلال تحليل أهم المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في الجزائر على اعتبار انما الأكثر صلة بصيغة مباشرة بنشاط المؤسسات ووضعها المالي من جهة ، ومن جهة أخرى فان الاصلاحات والتطورات الجذرية التي لحقت بالمؤسسة الاقتصادية تتجلى نتائجها بالدرجة الاولى في مستويات المؤشرات الكلية للاقتصاد و هذا بواسطة دراسة تجريبية استهدفت خمسة مؤسسات اقتصادية تنشط في مجالات متفرقة و عبر الاستعانة بالنتائج المالية والمحاسبية لها لفترة تمتد بين سنتي 2014 و 2019 ، حيث تم تحليل الاداء المالي لهذه المؤسسات وكذا الاداء الاجتماعي لها؛ حيث تبنى دراستها على مجموعة خوارزميات رياضية تسهل اتخاذ القرار الاقرب لتحقيق افضل أداء مالي واجتماعي في المؤسسات، ومنه تساعدنا على معرفة مدى أثر تمويل المؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة والاستغلال الامثل للمورد المالي بهدف تحقيق اداء تنموي دائم.

الكلمات المفتاحية : تمويل ، المؤسسات الاقتصادية ، التنمية المستدامة، نموذج المنطق الضبابي topsis

تصنيف JEL: Q01 ، L29 ، G32

Abstract :

This paper aims to highlight the role of financing economic enterprises in achieving sustainable development in Algeria through the analysis of important economic indicators. With a study targeting five economic enterprises operating in different fields and exploiting their financial and accounting results over a period extending between 2014 and 2019, we notice that the use of mathematical algorithms facilitate well to take the best decision in order to achieve better financial and social performances in these enterprises. Thus, these studies help to find out how well the financing of companies contributes to the achievement of sustainable development and to the optimal exploitation of financial resources for distinguished development performances.

¹ المؤلف المراسل

Keywords: financing; economic enterprise; sustainable development; a fuzzy topsis model
Jel Classification Codes :G32 ،L29 ،Q01

مقدمة :

تعتبر التنمية المستدامة في الوقت الراهن الهدف الأسمى لكل الدول في العالم، وضرورة حتمية للنهوض باقتصاداتها، وهو الأمر الذي ألحّت عليه الأمم المتحدة في مؤتمراتها ، فمفهوم التنمية المستدامة يتعدى المجالات الاقتصادية إلى الاجتماعية والبيئية .ويُعنى بالأفراد والمؤسسات والحكومات والدول على حد سواء.

وتعتبر المؤسسات الاقتصادية آلية أساسية في تحقيق التنمية المستدامة، حيث لا تخلو أي برامج إصلاح اقتصادي تلك نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة من عمليات اصلاح المؤسسات والسهر على توفير ظروف العمل الملائمة خاصة المتعلقة بالتمويل الذي يشكل العائق الرئيسي في استمرار انشطتها واستدامتها. ولعل الحديث عن موضوع تمويل المؤسسات الاقتصادية نحو تحقيق التنمية المستدامة يمكن النظر إليه من زاويتين واضحتين، من ناحية كلية ومن ناحية جزئية، وكلاهما يصلان إلى نفس الأهداف التي لا تخرج عن نطاق بعضها البعض مادامت هذه المؤسسات آلية لتحقيق التنمية المستدامة .من خلال تنوع المشاريع وتوجيه الموارد في الاقتصاد من جهة وفتح مناصب الشغل أكثر من جهة أخرى، ما يعمل على تحسين مستويات الدخل الفردي والرفاه الاجتماعي، كذلك تحقيق معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي بشكل حقيقي ومتنوع .ما يضمن تحسن في المؤشرات الكلية للاقتصاد نحو تحقيق تنمية مستدامة . من ناحية أخرى أدق تفصيل لا تخرج عن النظرة الأولى، فإن الموضوع يتطلب نظرة جزئية أكثر دقة تمثل في كيفية توفير واستخدام التمويل اللازم للمؤسسات الاقتصادية نحو التزامها بمتطلبات التنمية المستدامة.

حيث أنه ومن المعروف جلياً في مختلف البحوث والدراسات أن الدول النامية والجزائر بشكل أخص تعتمد على عامة النظام المصرفي في تمويل مؤسساتها الاقتصادية .ولعله من السهل إيجاد طريقة هنا لقياس دور هذا التمويل في تحقيق مساهمة المؤسسات في الناتج المحلي الإجمالي التنمية المستدامة من خلال النظر إلى القروض الموجهة للاقتصاد مقارنة للدولة .وبالرغم من أن النتيجة ستبدو واضحة، فإن الأمر البالغ الأهمية الذي يقتضي الوقوف عليه هو دراسة هيكل التمويل في هذه المؤسسات ودوره في التزامها بأبعاد التنمية المستدامة، الذي يصب في مجموعه نحو المؤشرات الكلية للتنمية المستدامة .فلطالما كان العائق الأول أمام استمرار المؤسسات واستدامتها مشكل التمويل.

ومن هنا تطرح الإشكالية الآتية:

ما أثر تمويل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية على تحقيقها للتنمية المستدامة ؟

ونفرض عن هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية أخرى:

- ماهية تمويل المؤسسات الاقتصادية؟
- ما المقصود بالتنمية المستدامة وماهي طرق تجسيدها على أرض الواقع؟
- فيما يمكن أثر التمويل على تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؟

أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة في معالجة دور التمويل بالمؤسسة الاقتصادية من اجل الالتزام بمتطلبات التنمية المستدامة حيث تسعى الى إيجاد طريقة يتم من خلال الترشيح من استخدام هذا المورد لتعزيز مبادئ التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية الذي لا يكاد ينفصل عن مبادئها المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.

فرضيات الدراسة :

تتمثل في التحقق من مساهمة تمويل المؤسسات الاقتصادية من خلال القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد في تحسين المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة.

منهج الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات، استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي من أجل الوقوف على نظريات ومفاهيم التمويل والتنمية وتطبيقها في المؤسسات الاقتصادية. ثم التطرق إلى التحليل المالي بالنسب في الجانب التطبيقي لتحديد مدى مساهمة وملائمة التمويل في الالتزام بالتنمية المستدامة في المؤسسات محل الدراسة.

هيكل الدراسة :

ستتطرق من خلال هذا المقال إلى تطور المؤسسات الاقتصادية بالجزائر منذ الاستقلال مع أهم المؤشرات الاقتصادية لها، ثم دراسة لخمس مؤسسات اقتصادية جزائرية من خلال بياناتها المتعلقة بأدائها الاقتصادي والاجتماعي للفترة الممتدة بين 2014 و 2019 ، حيث تم الاعتماد على بعض النسب المالية لقياس الاداء الاقتصادي ، وتطوير بطاقة معلومات خاصة بالأداء الاجتماعي لهذه المؤسسات بالاستعانة بمصلحة المالية والمحاسبة لديها . في الأخير سنقوم بمقارنة الاداء المالي لهذه المؤسسات بأدائها التنموي لاستخراج طبيعة العلاقة بين التمويل والتنمية المستدامة في المؤسسات محل الدراسة.

1- تمويل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر :

لقد حازت المؤسسة الاقتصادية عامة كانت أو خاصة موقعاً أساسياً في نماذج التنمية الذي تبنتها الجزائر، تميز ذلك بإعطاء أهمية كبيرة للمؤسسة الاقتصادية العمومية في مجال التنمية ثم الدفع بالمؤسسة الاقتصادية الخاصة لتولي العملية وتنشيطها، كونها تمثل قوة الاقتصاد الحقيقية ومدى قدرتها على تصدي الازمات.

1-1 نبذة تاريخية حول تطور المؤسسات الاقتصادية في الجزائر :

تعتبر مرحلة السبعينات بمثابة الولادة الفعلية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، أين كانت تعتبر فاعلا اقتصاديا مهما ورئيسيا . فقد حازت على احجام استثمارية هامة في ظل جهد مالي قوي من طرف السلطات العمومية من خلال مخططات تنموية أهم ما ميزها دعم القطاع الصناعي والفلاحي خاصة في ظل تأميم المحروقات سنة 1971 وارتفاع اسعار النفط بعد الصدمة البترولية لسنة 1973 ، ما وفر دعما مالياً لهذه المشاريع إذ سجلت الفترة الممتدة بين سنتي 1977 و 1967 التحاق أكثر من مائة ألف عامل بالمؤسسات الصناعية . وتجدر الإشارة أن ما ميز المؤسسات الجزائرية في هذه الفترة هو الاعتقاد السائد من قبل المدافعين على استراتيجية التصنيع و أنَّ المؤسسة الجزائرية ستأخذ مكانها في النسق الصناعي العالمي شيئاً فشيئاً².

لكن مع حدوث الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد في أواسط الثمانينات، أنشئت العديد من المؤسسات الاقتصادية العمومية تحت تسميات متعددة بعضها قامت على أنقاض الشركات الأجنبية خاصة منها الفرنسية، التي تم تأميمها بعد الاستقلال، وقد تخصصت كل واحدة منها في قطاع اقتصادي معين، بشكل احتكاري. كما عرفت تلك المؤسسات عمليات اصلاح كبيرة (1981-1983) خلال عمليتي إعادة الهيكلة العضوية وإعادة الهيكلة المالية مع تحسين الاوضاع المالية للمؤسسات العمومية، ما أدى إلى تفكيك المنشآت العمومية الكبيرة إلى مؤسسات أصغر حجماً، على اعتبار أنَّ مشاكل تسيير المؤسسات العمومية بالدرجة الاولى الى ضخامة حجم هذه المؤسسات. فبالرغم من تلك الإصلاحات الا أنه لم يتحسن الأداء الاقتصادي للمؤسسات العمومية، ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية والسياسية مع عجز الدولة عن تسديد الديون الخارجية والمحدولة الديون (1994).

والدخول في برنامج إعادة هيكلة اقتصادية تحت اشراف صندوق النقد الدولي، حيث ترتب عن ذلك نتائج اقتصادية واجتماعية جد مأساوية والجدير بالذكر أن المؤسسة العمومية كانت مستهدفة آنذاك لعملية اصلاح شامل تأخذ على عاتقها الفعالية والكفاءة ، أو

² سعيد سبعون، وداد دريوش، (2019)، المؤسسة الجزائرية من السبعينات إلى المرحلة الحالية: الكرونولوجيا السوسيولوجيا، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية – بحوث ودراسات -، المجلد 05 ، العدد 14 ، ص 80-81.

المهارة التي يُمكن تحقيقها نتيجة حرية العمل وحرية أخذ القرار للارتقاء بمستوى أدائها، وتحفيزها على النشاط الموكل إليها على مستوى الأهداف المرجوة في هذه المرحلة. ومن الجدير الإشارة إليه الإجراءات التي سبقت عملية استقلالية المؤسسات في عام 1980 والتي تمثلت فيما يلي³ (العايب، 2012) :

- إعادة الهيكلة العضوية : وكان الغرض منها تحويل مؤسسات القطاع العام إلى مؤسسات صغيرة الحجم وأكثر تخصصًا
- إعادة الهيكلة المالية و التي تعتبر بمثابة إعادة توزيع جغرافي لمراكز اتخاذ القرار، وتوزيع لإعادة الهيكلة العضوية، وكان الغرض منها إعادة هيكلة ديون المؤسسة، بإعادة تنظيم سجلات استحقاق الفائدة وتصفية الذمم بين المؤسسات.
بعد كل ما مرت به المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من مراحل ومحاولات إصلاح كان يتضح من خلالها جليًا الدفع بالاقتصاد الوطني للاندماج في اقتصاد السوق ومواجهة المنافسة، ظلت المساعي متكررة نحو بناء اقتصاد قوي بنسيج مؤسسي يضمن تحقيق أهداف النمو الحقيقي والتنمية المستدامة. وسنوجز أهم ما ميز هذه المرحلة من خلال ما يلي :

- **الخصوصية :** من أهم ما ميز برامج الإصلاحات الهيكلية لهذه الفترة تركيز الاهتمام حول خصوصية المؤسسة الاقتصادية على غرار العديد من الدول السائرة نحو الاندماج في اقتصاد السوق والسير نحو التحرير الاقتصادي الذي أصبح عبارة عن حتمية مدركة، نظرًا لدورها الفعال الذي تساهم فيه من خلال تخفيف عبء التسيير والرقابة عن الدولة ومؤسساتها، حيث تم وضع أول برنامج للخصوصية سنة 1996 بالتعاون مع البنك العالمي، بعد تجميع المؤسسات العمومية الاقتصادية في 11 شركة قابضة قطاعية و حل صناديق المساهمة، و شركات قابضة جهوية سنة 1997 تجمع المؤسسات المحلية ويتولى المجلس الوطني لمساهمات الدولة توجيه تلك الشركات وتسيير مساهمات الدولة مما أدى إلى نشأة التداخل في المهام بين عدّة سلطات، ومع نهاية سنة 1996 تمت تصفية 826 مؤسسة منها 464 بيعت لصالح العمال أمّا الشركات الكبرى التي يزيد عددها عن 400 شركة، فقد تم الإبقاء عليها بعد إعادة هيكلتها ماليًا، وفي نهاية سنة 1997 تمت تصفية 76 شركة منها وكانت معظمها من قطاع البناء والانجاز، أمّا برنامج الخصوصية لسنة 1997 فقد تضمن 250 شركة كبرى تساهم بنسبة 30 % من إجمالي اليد العاملة في القطاع العام ؛

- **تأهيل المؤسسات الاقتصادية :** تعتبر عملية تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أحد أهم السياسات المساندة لأهداف السلطات العمومية المرجوة التي لا تنفصم بطبيعة الحال عن أهدافها الاقتصادية التنموية على جميع الأصعدة والتي تتعلق بشكل رئيسي بعمليات التحرير الاقتصادي كإنشاء منطقة تبادل حر مع الاتحاد الأوروبي في غضون سنة 2023، والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وظهرت المؤسسة الاقتصادية الجزائرية عاجزة عن مواكبة تلك التطورات والمنافسة مع مثيلاتها أن معظم المؤسسات العاملة الأجنبية بالجزائر أصبحت خاصة مؤسسات صغيرة ومتوسطة، ولهذا الغرض قامت السلطات العمومية بوضع برنامجًا لتأهيل المؤسسة الاقتصادية بهدف تحسين وترقية فعاليتها أدائها بالمقارنة مع منافسيها الرائدة في السوق المحلي أو الأجنبي، كما يسعى برنامج التأهيل إلى تحديث المحيط الصناعي والتقني للمؤسسة الاقتصادية، تطوير كفاءة الأفراد، وتحسين طرق الإنتاج.

2-1 تمويل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر :

تعاني المؤسسة الاقتصادية في الجزائر العديد من القيود، وتعتبر إشكالية التمويل واحدة من تلك القيود ، نظرًا لفشل عمليات تكييف مؤسسات التمويل والتطورات التي عرفتتها المؤسسة الاقتصادية . والجدير بالذكر أن عمليات الإصلاح الاقتصادي للمؤسسات في الجزائر لا تكاد تنفصم البتة عن عمليات إصلاح مؤسسات التمويل في محاولة لتوفير محيط ملائم لنشاطها وتكييفه مع ما يتوافق مع البرامج التنموية للسلطة العليا في البلاد.

³العايب ياسين (2012)، تقييم سياسة تمويل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الاقتصادية، المجلد 01 ، العدد 02 ، ص 72.

فمنذ الاستقلال كرست الجزائر جهودها لإصلاح مالي واسع يتماشى ومخططات الإصلاح الاقتصادي بل وكأحد أهم أركانه، وأولى خطوات ذلك تجسد في اصلاحات سنة 1971 كروية جديدة لتمويل الاستثمارات العمومية المخططة آنذاك، تلتها اصلاحات سنة 1978 التي الغت مبادئ سابقها من خلال إيقاف تمويل المؤسسات الاقتصادية بواسطة القروض البنكية ودخول الخزينة العمومية كوسيط جديد لتمويل المؤسسات العمومية بواسطة قروض طويلة الاجل. لينتق بعدها على خلفية الازمة البترولية لسنة 1986 اصلاحات جديدة جذرية للوظيفة البنكية في التمويل من خلال القانون 86-12 المتعلق بالبنك والقرض، رافقها عمليات توحيد الاطار القانوني للنشاط الخاص للمؤسسات العمومية كوسطاء تمويل، ولعل اهم ما ميز هذه الاصلاحات ادخال مفاهيم جديدة تمثلت في الاستقلالية، الربحية، المردودية ومبدأ 01 والمتضمن توجيه المؤسسات العمومية، أدخلت مفاهيم - المتاجرة. من خلال اصلاحات سنة 1988 بالقانون 88 جديدة مثل الاستقلالية والربحية والمردودية ومبدأ المتاجرة على أنماط تسيير المؤسسات العمومية بما فيها البنوك⁴

في الحين، يعتبر قانون النقد والقرض الصادر سنة 1990 بمثابة خطوة جديدة لتدارك اخطاء تسيير المرحلة السابقة في محاولة لتكثيف نشاط المؤسسة ومصادر تمويلها مع متطلبات المحيط الجديد التي تفرضها تحديات السوق والتوجه نحو حماية تحرير الاقتصاد وما ينجر عنها من حدة المنافسة فهو المحرك الأساس ي لعمليات الإصلاح الاقتصادي من خلال توفير محيط مالي يكفل نجاح المؤسسة الاقتصادية التي تضمن الاستقرار الاقتصادي للبلاد، حيث دعم قانون النقد والقرض فكرة معالجة اشكالية تراكم الديون اتجاه النظام البنكي، من خلال استراتيجيتين اساسيتين وهما: معالجة الديون المتراكمة سابقاً من خلال اجبار الخزينة العمومية على تسديد كافة التزاماتها اتجاه البنك المركزي في اجل اقصاد 15 سنة، ووضع استراتيجية لمنع تراكم الديون في المستقبل تتمثل في وضع حد اقصى لتمويل البنك المركزي للخزينة العمومية بنسبة 10 % من الايرادات العادية للدولة للسنة الماضية، وارجامها على الوفاء بقيمتها في أجل اقصاد 240 يوم متتالية أو غير متتالية مع ضرورة الوفاء بما نهاية كل سنة، كما فرض على البنك المركزي أن لا تتعدى قيمة العمليات التي يجريها على السندات العمومية نسبة 20 % من الايرادات العادية للدولة في السنة الماضية⁵.

أيضا، فإن سياسات الاقراض ترتبط بالتدابير التنظيمية للسلطة العمومية لتوجيه بشكل أو بآخر السياسة الاقتصادية، لهذا فإن ما يهم البنك هو ضمان أمن ومردودية استخداماته ضمن الحدود التي تفرضها عليه مصادره من جهة وقوانين الدولة التي تتواجد فيها ضمن مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق، يتطلب من البنوك الجزائرية أن تشكل محاور ارتكاز للإنعاش الاقتصادي ويجب أن تتحول إلى شركاء ماليين دينامكيين وفعالين للمتعاملين الاقتصاديين، ونتيجة لذلك تعمل على إحداث ليونة في شروط الاقراض⁶.

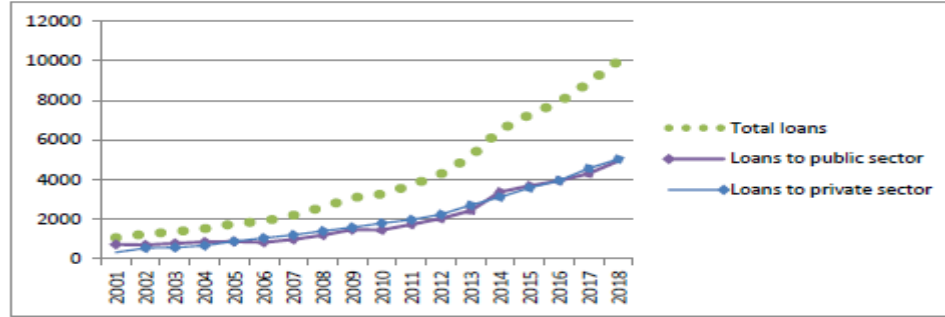
ولقد عرفت القروض الموجهة للاقتصاد ارتفاعاً خلال الفترة 2018 بشكل عام، حيث تضاعفت بأكثر من 7 مرات، إذ انتقلت من 1078.4 مليار دج سنة 2001 إلى 8880 مليار 2001- دج سنة 2018، مع ملاحظة هيمنة القروض الموجهة للقطاع العام على حساب القطاع الخاص خلال الفترة 2001 حتى نهاية 2004 والفترة من نهاية 2014 إلى غاية 2016، وهو ما يفسر بالصدمة التي عرفت الجزائر جراء انخفاض أسعار البترول سنة 2013 في حين عرفت الفترة الممتدة بين بداية 2005 ونهاية 2013 سيطرة القروض الموجهة للقطاع الخاص. وعادت هيمنة القروض الخاصة مع نهاية 2016 إلى غاية 2018 حيث يلاحظ جلياً محاولة دفع وتنشيط القطاع الخاص والتراجع في القطاع العام كاستراتيجية واضحة.

⁴ أحمد بوشناقفة، روشام بن زيان (2002)، سياسة الاقراض في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة في الجزائر، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي - واقع وتحديات - المنظم بكلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية بجامعة الشلف 14 و 15 ديسمبر.

⁵ العايب (2012)، مصدر سابق، ص 80

⁶ عبد اللطيف بالغرس (2003)، المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الإصلاحات المالية و المصرفية دراسة تحليلية و رؤية مستقبلية، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني الاول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي. الجديد، 22 افريل.

شكل 1. تطور القروض الموجهة للاقتصاد حسب القطاع خلال الفترة (2001-2016) الوحدة :مليار دج



المصدر : بنك الجزائر (2018)

2- التنمية المستدامة في الجزائر:

لما كانت التنمية الاقتصادية المستدامة عملية مرافقة لظاهرة النمو الاقتصادي، إذ تعبر عن عملية إعادة توزيع هذا النمو وتحقيق الثروة والاستدامة كان من الضروري تشخيص معدلات النمو الحقيقي كخطوة لتحقيق التنمية المستدامة.

1-2 البرامج التنموية في الجزائر 200-2014 :

استغلت الجزائر ارتفاع سعر البترول بداية من سنة 2000 لممارسة سياسة حكومية توسعية في شكل مخططات من مواردها وثرواتها كنقطة تحول مهمة في تنمية تزامنت وسياسة الاقتراض التي تبنتها للدفع بعجلة الاقتصاد مستفيدة اقتصادها، فالمتبع لأوضاع الاقتصاد الوطني لا يمكنه التقليل من أهمية هذه الخطوة في حيوية الاقتصاد لاسيما فإنها تعتبر ظرف جد ملائم لبعث النجاح في السياسة النقدية المتبناة لما توفره هذه المخططات من تحسن في البنى التحتية للاقتصاد، الأمر الذي يسهل عمل ونشاط المؤسسات من جهة وتحسين الوضعية الاجتماعية للأفراد كجزء من سياستها :التنمية من جهة أخرى، حيث شهدت الفترة الممتدة بين 2001 إلى غاية 2016 ثلاث مخططات تنموية تمثلت في⁷:

- برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004): خصص له 7مليار دولار ؛ يهدف إلى إيجاد الظروف المثلى من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، و أضيف إلى هذا غلاف مالي يفوق 5 مليار دج كإتفاق عمومي يُكمل دعم الإنعاش الاقتصادي في إطار برامج أخرى مثل صندوق تنمية مناطق الجنوب وبرنامج الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية ؛

- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009): ويعتبر غير مسبوق من حيث قيمته التي بلغت 55 مليار دولار وقد جاء من أجل مواصلة جهود انعاش النمو وتكثيفه في العديد من القطاعات ؛

- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014): بغلاف مالي مقدّر بحوالي 286 مليار دولار، يهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتنويعه من خلال تشجيع الاستثمار وخلق فرص العمل ، دعم التنمية البشرية وتحسين الخدمات العامة.

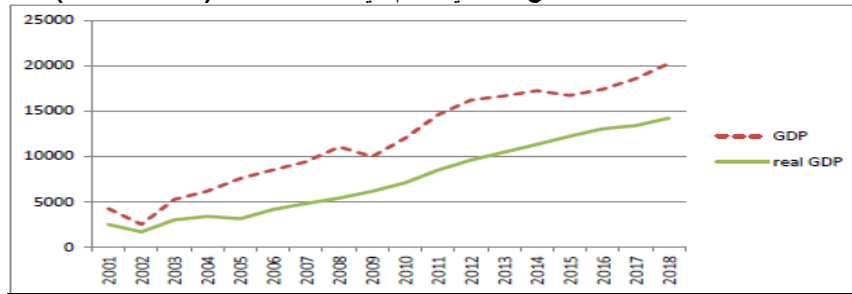
تجدر الإشارة أن الأمر الذي يعاب على الاقتصاد الوطني هو عدم استقلالية السياسة النقدية نتيجة تدخل الدولة عن طريق الخزينة العمومية وشراء بعض الديون المتعثرة أو مسحها بتعويض البنوك تحت ضغوط سياسية واجتماعية، إنه على بقائها ، إلا أنه يخفي آثار خطيرة وإن كان هذا الإجراء يهدف ظاهرياً إلى تطهير الديون ومساعدة المؤسسات حفاظاً بذلك انحراف تفسد سياسة الاقتراض التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني مُشكلاً عن السياسات والأهداف المراد بلوغها.

⁷ طالم و فيلاي (2016)، مصدر سابق، ص 75.

2-2 المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في الجزائر.

عرف الناتج الداخلي الخام ارتفاعاً مستمرا على طول الفترة المدروسة حيث انتقل من 4227.1 مليار دج سنة 2001 إلى 20259 مليار دج نهاية 2018 ، باستثناء الانخفاض الذي شهدته سنة 2009 بحوالي 1075.7 مليار دج مقارنة بسنة 2008 وهذا راجع لازمة المالية العالمية وما أحدثته من آثار على سوق النفط الدولية . بالمقابل الناتج الداخلي الخام الحقيقي عرف زيادة هو الآخر على طول الفترة المدروسة اذ تضاعف بأكثر من خمس مرات مقارنة بسنة 2001 .

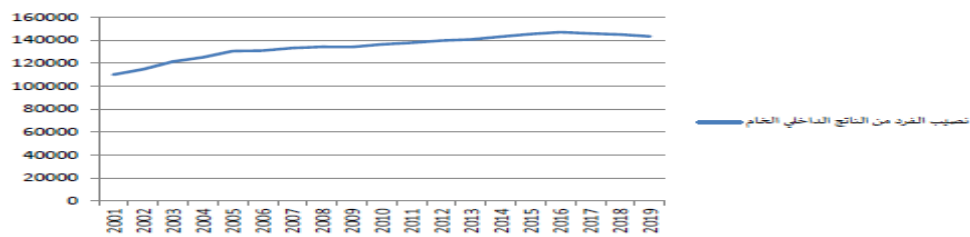
شكل 2. تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة (2008-2001)



المصدر : بنك الجزائر (2018)

في الحين يعتبر نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام مؤشرا جيدا لقياس المستوى المعيشي في الدولة، حيث عرف قيما متزايدة بشكل تدريجي خلال الفترة الممتدة بين 2001 وإلى 2016 اذ انتقل نصيب الفرد في الناتج الداخلي الخام من 110077,0268 ألف دينار جزائري إلى 147011,4193 ألف دينار جزائري ، واستمر بانخفاض الى غاية نهاية 2019 بنسبة 143370,8745 ألف دج . ويمكن ارجاع هذا الانخفاض إلى الاوضاع الاقتصادية التي عرفتتها البلاد من جراء ازمة انخفاض اسعار النفط نهاية 2013 والتي أثرت على قطاعات النشاط في البلاد ومن ثمة انخفاض الناتج الداخلي الخام فانخفاض نصيب الفرد منه.

شكل 3. نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (ألف دج)

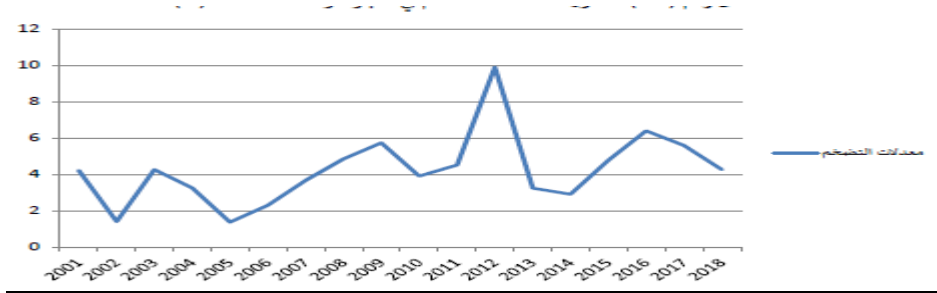


المصدر : البنك الدولي (2019)

كما تؤثر معدلات التضخم وتناثر بنشاط المؤسسات خاصة في ظل اقتصاديات المديونية التي تعتمد على تمويل المؤسسات بالقروض البنكية، حيث أن عدم استجابة الجهاز الانتاجي لهذه القروض من شأنه ان يسبب اختلالات في المستويات العامة للأسعار - التضخم - الذي بدوره يؤدي الى اعادة توزيع الدخل بشكل عشوائي ليس لها اي صلة بكفاءة النشاط الانتاجي والعدالة الاجتماعية من خلال انخفاض القدرة الشرائية لأصحاب الدخل القليلة والثابتة لصالح ارتفاع اصحاب الدخل المرتفعة والمستثمرين اصحاب المشاريع، بمعدلات تفوق معدل الارتفاع في الاسعار مما يؤدي الى ارتفاع الارباح بمعدلات اكبر من زيادة النفقات (التوجه الى المشاريع الانتاجية ذات النفقات الثابتة .) حيث يتدهور جهاز الثمن في تخصيص الموارد الاقتصادية فيؤدي الى البعد عن الرشادة الاقتصادية .

امام هذا الوضع تتجه المشاريع الى العزوف عن السلع الاستهلاكية الضرورية والاقبال على انتاج السلع الكمالية منها .بالإضافة الى هذا فان انخفاض مستويات الادخار يضيق الخناق على أنشطة البنوك التمويلية . كما يجعل اسعار منتجات المؤسسات المصدرة غير تنافسية.

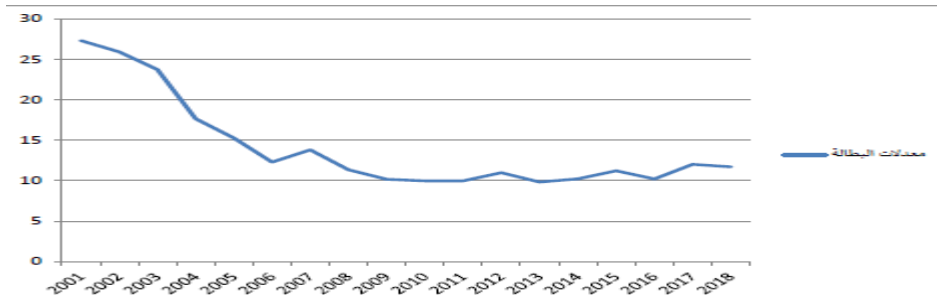
شكل 4. تطور معدلات التضخم في الجزائر (2001-2018)



المصدر : البنك الدولي (2019)

تزامناً مع البرامج التنموية على غرار برنامج دعم النمو والانعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو، وبرنامج إلى معالجة الاختلالات توطيد النمو، والتي هدفت للنهوض بالاقتصاد الوطني خارج المحروقات كهدف اسمي إضافة الاجتماعية على رأسها معالجة مشكل البطالة، حيث ساهمت في خفض معدلات البطالة بشكل تدريجي من 27.3 % سنة 2001 إلى 11.7 % سنة 2018 .

شكل 5. تطور معدلات البطالة (%) (من إجمالي القوة العاملة).



المصدر : البنك الدولي (2019)

3- تقييم الأداء المالي والاجتماعي للمؤسسات محل الدراسة :

3-1- نسب الهيكلية المالية (هيكل التمويل)

استناداً للحسابات الاجتماعية للمؤسسات محل الدراسة سنقوم بتحليل ادائها المالي كآآتي:

أولاً: مؤسسة سونلغاز تيسمسيلت

جدول 1. نسب هيكل التمويل لمؤسسة سونلغاز فرع تيسمسيلت للفترة (2014-2019)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	العلاقة	البيان
0.972	0.927	0.965	0.261	0.825	0.866	الاموال الدائمة/الاصول الثابتة	نسبة التمويل الدائم
0.721	0.695	0.726	0.07	0.626	0.648	الاموال الخاصة /الاصول الثابتة	نسبة التمويل الذاتي
0.292	0.216	0.271	0.268	0.758	0.748	الاموال الخاصة /الاموال الدائمة	نسبة الاستقلالية المالية
0.32	0.46	0.339	0.277	0.41	0.4	مجموع الديون /مجموع الاصول	الرفع المالي

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز فرع تيسمسيلت(2019)

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان نسبة التمويل الدائم اقل من الواحد طيلة الفترة حيث تراوحت بين 0.8 و 0.9 اي ان الاموال الدائمة لم تغطي الاصول الثابتة وهذا يدل على أن الاصول الثابتة للمؤسسة تمول بجزء من الديون قصيرة الأجل، ما يجعلها تتحمل مخاطر عدم تسديدها لديونها قصي رة الأجل .في حين أن نسبة التمويل الذاتي في المؤسسة اقل من الواحد وينسب ضئيلة جداً، مما يجرها للجوء الى الديون طويلة الأجل لتمويل أصولها الثابتة، ويعتبر هذا مؤشرا سيءً بالنسبة للمؤسسة حيث أن الاموال الخاصة لا تغطي قيمة الاصول الثابتة بالمؤسسة حيث تراوحت النسبة بين 0.6 و 0.7 وسجلت انخفاضاً حاداً الى 0.07 سنة 2016 . وعرفت الاستقلالية المالية تسجيل نسب جيدة خلال سنتي 2014 و 2015 حيث بلغت على التوالي 0.748 و 0.758 ، وهي قيم جيدة حيث تجاوزت النسبة المثلى المتمثلة في 0.5 لتتخفف بعدها وتستقر عند 0.2 سنة 2019 ، وهي قيم ليست بالجيدة للمؤسسة، وبشكل عكس ي ارتفاع نسب الرفع المالي من خلال الفترة 2016 الى 2019 بعدما كانت منخفضة عن نسب الاستقلالية المالية في الفترة 2014 الى 2016 وهو ما يفسر سلوك المؤسسة اتجاه الاستدانة.

ثانياً :مؤسسة TDA للنسيج تيسمسيلت

جدول 2. نسب هيكل التمويل لمؤسسة TDA للنسيج تيسمسيلت للفترة 2014-2019

2019	2018	2017	2016	2015	2014	البيان
0.602	0.573	0.438	0.983	0.91	1.055	نسبة التمويل الدائم
0.536	0.508	0.384	0.938	0.876	1.014	نسبة التمويل الذاتي
0.89	0.886	0.875	0.957	0.962	0.96	نسبة الاستقلالية المالية
0.494	0.526	0.689	0.164	0.145	0.116	الرفع المالي

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية لمؤسسة TDA فرع تيسمسيلت(2019)

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم حققت قيماً اقل من الواحد خلال فترة الدراسة ما عدا سنة 2014 التي بلغت فيها (1.05) وهذا مؤشر غير جيد اي ان الاموال الدائمة لا تغطي الاصول الثابتة، ما يفسر تمويل جزء من الاصول الثابتة التي تمتلكها المؤسسة بجزء من الديون قصيرة الاجل، بمقابل تحمل مخاطر عدم سدادها، كذلك هو الحال بالنسبة للتمويل الذاتي اي ان الاموال الخاصة لا تغطي الاصول الثابتة، حيث كانت قريبة من الواحد الى غاية 2016 لتسجل بعدها قيمةً ضئيلة جداً، بالنسبة للاستقلالية عرفت قيمةً جيدة تجاوزت ال 0.5 ، ما يدل على نسب مستقرة في حدود 0.9 على طول الفترة . سجلت معدلات

الاستدانة تزايداً حيث انتقلت من 0.116 سنة 2014 إلى 0.5 سنة 2019 وهو ما يفسر بسلوك المؤسسة نحو الاستدانة ، وهو ما يفسر بانخفاض في الاصول لأن نسب الاستقلالية جيدة ومستقرة نوعاً ما.
ثالثاً :مؤسسة BOILAIT.

جدول 3. نسب هيكل التمويل لمؤسسة BOILAIT تيسمسيلت للفترة 2019-2014

البيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة التمويل الدائم	0,993	1,26	1,48	1,43	1,65	1,52
نسبة التمويل الذاتي	0,21	0,496	0,807	0,973	1,29	1,08
نسبة الاستقلالية المالية	0,21	0,394	0,546	0,68	0,779	0,734
نسبة الرقع المالي	0,38	0,636	0,598	0,681	0,429	0,512

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية لمؤسسة BOILAIT فرع تيسمسيلت(2019)

من خلال الجدول السابق نلاحظ ارتفاع نسب التمويل الدائم من (0.99 (سنة 2014 إلى (1.5 (سنة 2019 تخلفها انخفاض طفيف سنة 2017 ، وهي نسب جيدة للمؤسسة تشير إلى مدى مقدرة الاموال الدائمة على تغطية الأصول الثابتة حيث تجاوزت الواحد، متنوعة بنسب التمويل الذاتي التي سجلت قيمًا سيئة سنوات 2014 حتى 2019 اذ لم تتجاوز الواحد وهو ما يدل على عجز الاموال الخاصة على تغطية الاصول الثابتة، وتحسنت النسبة سنتي 2018 و2019 أين تجاوزت الواحد .معدلات الاستقلالية المالية عرفت نسب غير جيدة سنتي 2014 و 2015 انخفضت عن 0.5 لتسجل تحسن لها ابتداء من سنة 2016 إلى غاية 2017وهو ما يفسره بجدارها لطلب مزيد من القروض ،بالفعل فنسب الاستدانة عرفت قيمًا متزايدة على طول الفترة باستثناء انخفاض طفيف سنة 2018 وهو ما يفسر بزيادة الديون.
رابعاً :مؤسسة جيلالي بونعامة للأجر.

جدول 4. نسب هيكل التمويل لمؤسسة جيلالي بونعامة للأجر تيسمسيلت للفترة 2019-2014

البيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة التمويل الدائم	0,376	0,432	0,395	0,451	0,541	0,446
نسبة التمويل الذاتي	0,171	0,236	0,301	0,341	0,312	0,248
نسبة الاستقلالية المالية	0,453	0,546	0,763	0,756	0,577	0,632
نسبة الرقع المالي	0,814	0,808	0,926	0,923	0,872	0,913

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية لمؤسسة جيلالي بونعامة للأجر تيسمسيلت

من خلال الجدول نسب التمويل الدائم اقل من الواحد على طول فترة الدراسة، وهو ما يُفسر تمويل جزء من الاصول الثابتة بالمؤسسة بجزء من الديون قصيرة الأجل، نسب التمويل الذاتي هي الاخرى كانت ضئيلة جداً حيث تراوحت بين 0.17 و 0.34 ولم تتجاوز الواحد ، الاستقلالية المالية حققت نسب جيدة، حيث وصلت الى المستوى المطلوب ماعدا سنة 2014 فقد انخفضت عن 0.5 ، وهو ما يفسر بجدارة المؤسسة لطلب القروض ، بالفعل نسب الرقع المالي كانت قوية ومتزايدة تراوحت بين 0.81 و 0.92 .

خامساً :مؤسسة GICA

جدول 5. نسب هيكل التمويل لمؤسسة GICA تيسمسيلت للفترة 2019-2014

البيان	2019	2018	2017	2016	2015	2014
نسبة التمويل الدائم	2,21	2,58	2,94	2,61	2,43	2,45
نسبة التمويل الذاتي	1,81	2,2	2,6	2,45	1,83	1,73
نسبة الاستقلالية المالية	0,82	0,85	0,88	0,86	0,75	0,704
نسبة القدرة على التسديد	0,487	0,415	0,356	0,403	0,513	0,516

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

من خلال الجدول نسبة التمويل الدائم تفوق الواحد على طول الفترة مما يدل على تمويل الاصول الثابتة بالكامل من قبل الاموال الدائمة وهو مؤشر جيد للمؤسسة، وكذلك هو الحال بالنسبة للتمويل الذاتي من قبل المؤسسة التي فاقت نسبة الواحد ، طيلة سنوات القياس والدراسة التي كانت جيدة للمؤسسة ، وكانت نسب الاستقلالية المالية قوية بحيث تجاوزت النسبة المثلى (0.5) بمعنى تتمتعها بجدارة ائتمانية لطلب قروض جديدة، في حين ان نسب الاستدانة كانت قريبة من 0.5 على طول الفترة المدروسة وهي جيدة.

2-3 نسب السيولة.

أولا :مؤسسة سونلغاز فرع تيسمسيلت.

جدول 6. نسب السيولة لمؤسسة سونلغاز فرع تيسمسيلت للفترة (2019-2014)

البيان	العلاقة	2019	2018	2017	2016	2015	2014
نسبة السيولة العامة	الاصول المتداولة/الديون قصيرة الاجل	0,624	0,798	0,734	0,809	0,284	0,375
نسبة السيولة المختصرة	أصول المتداولة- المخزونات / الخصوم المتداولة	0,598	0,789	0,732	0,807	0,282	0,373
نسبة السيولة الجاهزة	القيم الجاهزة / الديون قصيرة الاجل	0,028	0,035	0,0314	0,027	0,015	0,049

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز فرع تيسمسيلت

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة العامة بالمؤسسة لم تتجاوز الواحد طيلة فترة الدراسة، وهو ما يدل على عدم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل - القريبة -، أما بالنسبة للسيولة المختصرة والتي تعبر عن الاصول سريعة التحويل إلى نقدية في المؤسسة هي الأخرى لم تصل إلى الواحد، كما تجدر الإشارة أن هاتين النسبتين كانتا متقاربتين جدًا ، كما سجلنا انخفاضًا سنة 2015 لتعود للارتفاع سنة 2016 إلى اقصى نسبة (0.8) بعدها سجلت (.انخفاضٌ طفيفٌ سنة 2017 إلى) 0.73 (، عاودت ارتفاعها إلى (0.7) سنة 2018 لتستقر نهاية سنة 2019 عند 0.6 بالنسبة للسيولة الجاهزة التي تعبر عن مقدرة المؤسسة على تسديد الديون قصيرة الأجل مقارنة بمبلغ السيولة الموجود تحت تصرفها في اي وقت و هي الاخرى لم تصل الواحد، حيث عرفت نسب ضئيلة جدًا قريبة من الصفر وبشكل ثابت تقريبًا طيلة الفترة

ثانيًا :مؤسسة TDA للنسيج تيسمسيلت

جدول 7. نسب السيولة لمؤسسة TDA للنسيج تيسمسيلت للفترة 2014-2019

البيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة السيولة العامة	1,94	1,31	0,848	0,294	0,146	0,132
نسبة السيولة المختصرة	0,25	0,28	0,43	0,23	0,048	0,045
نسبة السيولة الجاهزة	0,019	0,019	0,08	0,001	0,002	0,004

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية لمؤسسة TDA تيسمسيلت

نلاحظ من خلال الجدول ان السيولة العامة بالمؤسسة حققت نسباً أكبر من الواحد في السنتين 2014 و 2015 لتسجل بعدها انخفاضاً مستمراً واستقر عند (0.132) سنة 2019 وهو مؤشر غير جيد بالنسبة للمؤسسة، أما السيولة 2017 لتسوء بعد ذلك خلال سنتي 2018 و 2019 اذ لم تصل الى النسبة المطلوبة - المختصرة عرفت قيم جيدة بين 2014 (0.39) وهذا ما وحقت نسب ضئيلة جداً. السيولة الجاهزة حققت نسباً ضئيلة جداً لم ترقى الى المستوى المطلوب 0.2.

ثالثاً: مؤسسة BOILAIT.

جدول 8. نسب السيولة لمؤسسة BOILAIT تيسمسيلت للفترة 2014-2019

البيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة السيولة العامة	0,971	3,607	1,895	1,267	2,078	1,987
نسبة السيولة المختصرة	0,866	2,28	0,958	0,32	0,316	0,431
نسبة السيولة الجاهزة	0,389	0,835	0,118	0,279	0,754	0,235

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية لمؤسسة BOILAIT تيسمسيلت

من خلال الجدول اعلاه حققت السيولة العامة نسباً جيدة باستثناء سنة 2014 اين كانت تقترب من الواحد بقيمة 0.971، في حين تجاوزت الواحد في باقي الفترة ، السيولة المختصرة سجلت قيماً جيدة تراوحت بين 0.3 و 0.5 ماعدا سنتي 2014 و 2016 فقد عرفت نسب كبيرة جداً فاقت الحد المطلوب بقيم 0.866 و 0.969 على التوالي. في حين أن السيولة الجاهزة حققت قيم جيدة تراوحت بين 0.2 و 0.3 ماعدا سنة 2016 حققت قيمة ضئيلة جداً بلغت 0.11 .

رابعاً: مؤسسة جيلالي بونعامة للأجر.

جدول 9. نسب السيولة لمؤسسة جيلالي بونعامة للأجر تيسمسيلت للفترة 2014-2019

البيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة السيولة العامة	0,146	0,293	0,305	0,433	0,631	0,53
نسبة السيولة المختصرة	0,055	0,101	0,097	0,093	0,281	0,252
نسبة السيولة الجاهزة	0,045	0,097	0,092	0,088	0,074	0,071

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية لمؤسسة جيلالي بونعامة للأجر تيسمسيلت

بالنسبة إلى الجدول اعلاه، لنسب السيولة واستنادا وعلى طول الفترة سجلت نسبة ضعيفة جدًا مقارنة بالنسبة النموذجية التي لا بد أن تساوي أو تتجاوز الواحد، حيث تعبر فيه النسبة عن مدى تغطية الاصول المتداولة للخصوم المتداولة وتعكس لنا صورة عن راس المال العامل، فالمؤسسة في سنوات الثلاثة 2014 و 2015 و 2016 سجلتنا نسب جد ضعيفة مقارنة بسنتي 2018 و 2019 التي سجلت فيها نسب أكبر من النصف.. أما السيولة المختصرة حققت نسب ضعيفة لم ترق الى النسب المطلوبة على طول الفترة المدروسة والمحصورة بين 30 % و 50 % ، وفي ما يخص السيولة الجاهزة التي تقيس مدى مقدار السيولة المتاحة في وقت معين لتغطية الخصوم المتداولة هي الاخرى كانت ضئيلة جدًا حيث لم تتجاوز 0.09 عكس النسب المثلى المحصورة بين 25 % و 35 % .

خامسًا: مؤسسة GICA

جدول 10. نسب السيولة لمؤسسة GICA تيسمسيلت للفترة 2014-2019

البيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة السيولة العامة	2,29	2,09	2,39	2,78	2,34	2,81
نسبة السيولة المختصرة	2,57	1,9	2,18	2,24	1,94	2,57
نسبة السيولة الجاهزة	0,063	0,064	0,065	0,165	0,02	0,018

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية GICA تيسمسيلت

من خلال الجدول يتضح أنَّ نسب السيولة العامة جيدة على طول الفترة اين تجاوزت الحد المطلوب المتمثل في 0.5، أمَّا - الواحد، السيولة المختصرة ليست جيدة حيث لم تتجاوز 0.257 طول الفترة وهي خارج المجال المطلوب 0.3 نسب السيولة الجاهزة فهي ضئيلة جدا ودون المستوى المطلوب.

3-3 نسب المردودية والأداء الاجتماعي .

أ. نسب المردودية (مؤشرات الأداء المالي.)

أولا :مؤسسة سونلغاز فرع تيسمسيلت

جدول 11. نسب مؤشرات الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز فرع تيسمسيلت للفترة (2014-2019)

البيان	المالقة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة الربحية	نتيجة بعد ضريبة / المبيعات	-0,547	-0,45	-0,432	-0,324	-0,292	-0,318
المردودية المالية	النتيجة صافية / الاصول خاصة	-0,211	-0,161	-0,148	-0,117	-0,192	-0,265
المردودية الاقتصادية	نتيجة استغلال / مع الاصول	-0,088	-0,073	-0,057	-0,026	-0,041	-0,059
هيكل الاصول	اصول الثابتة/ مع الاصول	0,911	0,935	0,917	0,91	0,898	0,947
نسبة السيولة العامة	اصول المتداولة/الديون قصيرة أ	0,374	0,284	0,809	0,733	0,798	0,524

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز فرع تيسمسيلت

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان المؤسسة حققت خسارة خلال الفترة المدروسة وبقيمة متناقصة حيث انتمتلت من -0.547 سنة 2014 إلى -0.318 سنة 2019 وعلى الرغم من ذلك قيم المردودية الاقتصادية كانت احسن منها متبوع بالمردودية المالية التي سجلت هي الاخرى قيما سالبة انتقلت من (-0.211) و (-0.088) إلى (-0.265) و (-0.059) - لكل منهما على التوالي .في حين أن السيولة العامة عرفت انخفاضا بسيطا بقيمة 0.1 سنة 2015 لتعاود الارتفاع إلى اقصى قيمة (0.8 وتنخفض لتستقر بنهاية 2019 بنسبة (0.5) ، بالمقابل عرف هيكل الاصول بالمؤسسة ثباتا نسبيا طيلة سنة 2017 الفترة عند النسبة 0.9 ويعبر عن قيمة او نسبة الاصول الثابتة من اجمالي الاصول بالمؤسسة .

ثانياً :مؤسسة TDA للنسيج تيسمسيلت

جدول 12. نسب مؤشرات الأداء المالي لمؤسسة TDA للنسيج تيسمسيلت للفترة 2019-2014

البيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة الربحية	-1.99	-2.85	-0.925	-0.3348	-0.232	-0.984
المردودية المالية	-0.112	-0.208	-0.095	-0.103	-0.07	-0.135
المردودية الاقتصادية	-0.080	-0.136	-0.060	-0.005	-0.006	-0.041
هيكل الاصول	0.8474	0.869	0.8985	0.811	0.9323	0.9434
نسبة السيولة العامة	1.94	1.31	0.813	0.239	0.145	0.131

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية لمؤسسة TDA تيسمسيلت

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان المؤسسة حققت خسائرا طول الفترة المدروسة، وانخفضت هذه الخسائر شيئا فشيئا الى غاية 2018 حيث وصلت (-0.232) لتتعد إلى (-0.984) بنهاية 2019 ، تباعا لذلك كانت نسب المردودية الاقتصادية والمالية هي الاخرى سالبة اي خسارة وكانت قريبة من الصفر، هيكل الاصول لم يتجاوز الواحد طيلة الفترة حيث كانت قيمه قريبة منه تراوحت بين 0.85 و 0.95 ، وانخفضت نسب السيولة العامة من 1.94 سنة 2014 إلى 0.13 سنة 2019 وهو ما يفسر بتزايد الديون القصيرة الاجل .

ثالثا :مؤسسة BOILAIT.

جدول 13. نسب مؤشرات الأداء المالي لمؤسسة BOILAIT تيسمسيلت للفترة 2019-2014

البيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة الربحية	0.093	0.077	0.102	0.04	0.04	0.042
المردودية المالية	0.235	0.224	0.327	0.196	0.185	0.212
المردودية الاقتصادية	0.065	0.138	0.18	0.118	0.19	0.173
هيكل الاصول	0.791	0.734	0.497	0.328	0.443	0.452
نسبة السيولة العامة	0.971	3.607	1.895	1.267	2.078	1.987

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية لمؤسسة BOILAIT تيسمسيلت

من الجدول اعلاه سجلت المؤسسة نسب ربحية على طول الفترة المدروسة بنسب منخفضة وحققت ادنى نسبة ربح سنتي 2017 و 2018 و 2019 اين اسقرت بجوار 0.04 ، وكانت اعلى قيمة سنة 2016 ب 0.102 ، وسجلت قيما مردودية مالية مقبولة فاقت 0.1 على طول الفترة حيث تراوحت بين 0.18 و 0.23 . في حين سجلت المردودية الاقتصادية هي الاخرى قيم متزايدة

تراوحت بين 0.065 و 0.19 وهي اقل من المردودية المالية، وهو ما يفسر بالدور الايجابي للمديونية هيكل الاصول عرف قيمًا منخفضة حيث انتقل من 0.79 إلى 0.45 في نهاية الفترة، وحقت السيولة العامة نسب جيدة تجاوزت الواحد. رابعاً: مؤسسة جيلالي بونعامة للأجر.

جدول 14. نسب مؤشرات الأداء المالي لمؤسسة جيلالي بونعامة للأجر تيسمسيلت للفترة 2014-2019

البيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة الربحية	0,153	0,119	0,057	-0,027	-0,03	0,112
المردودية المالية	0,271	0,172	0,074	-0,029	-0,359	0,096
المردودية الاقتصادية	0,175	0,161	0,167	0,142	0,081	0,135
هيكل الاصول	0,903	0,809	0,79	0,705	0,559	0,68
نسبة السيولة العامة	0,146	0,293	0,305	0,433	0,631	0,53

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية لمؤسسة جيلالي بونعامة للأجر تيسمسيلت

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ أن المؤسسة حققت ربحاً ا خلال الفترة 2014 إلى 2016 بنسب متناقصة 0.112 و خلال اخر ثلاث سنوات، حققت ، 0.03، 0.05 على التوالي، لتعرف بعدها خسارة متزايدة 0.027، 0.11، 0.15، 2016 فقط ، ومردودية بنسب اقل خلال -2015- 2014 مردودية مالية متناقصة خلال ثلاث سنوات الاولى 2014 و 2015 ما يدل على الدور الايجابي للاستدانة، اما سنة 2016 والمردودية المالية كانت اقل وهذا ما يفسر بالدور السلبي للاستدانة.

خامساً: مؤسسة GICA

جدول 15. نسب مؤشرات الأداء المالي لمؤسسة GICA تيسمسيلت للفترة 2014-2019

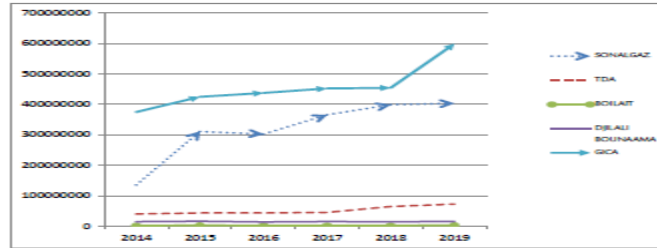
البيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة الربحية	0,055	0,075	0,074	0,078	0,059	0,017
المردودية المالية	0,14	0,17	0,14	0,12	0,11	-0,017
المردودية الاقتصادية	0,119	0,133	0,136	0,122	0,105	0,011
هيكل الاصول	0,279	0,267	0,266	0,248	0,265	0,212
نسبة السيولة العامة	2,29	2,09	2,39	2,78	2,34	2,81

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية GICA تيسمسيلت

من خلال الجدول اعلاه حققت المؤسسة ربحاً ا طول الفترة بنسب متناقصة على العموم، ومعتبرة ، بالنسبة للمردودية المالية للمؤسسة تراوحت بين 0.11 و 17 على طول الفترة ماعدا السنة الاخيرة كانت سالبة ، نسب المردودية الاقتصادية كانت جيدة واقل من المردودية المالية ما يفسر بالأثر الايجابي للاستدانة ماعدا سنة 2019 كانت اكبر ومنه اثر الاستدانة سلبي، هيكل الاصول ميزه ثبات نسبي في جوار 0.26 وانخفاض الى 0.21 خلال السنة الاخيرة اي سنة 2019، نسب السيولة العامة جيدة بالمؤسسة.

ب. تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات محل الدراسة

شكل 6. تطور الأداء الاجتماعي للمؤسسات



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد القوائم المالية

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ تباين الاداء الاجتماعي للمؤسسات محل الدراسة، حيث يتبين أن الاداء الاجتماعي لكل من المؤسسات SONALGAZ، TDA، GICA الاعلى على التوالي وعرف تزايداً خلال الفترة المدروسة، في حين تميز الاجتماعي لكل من مؤسستي جيلالي يونعمية للأجر وبوالي بالثبات النسبي وهو الاقل من سابقتها.

4- تطبيق تقنية TOPSIS لقياس الأداء التنموي للمؤسسات محل الدراسة.

نقوم في حياتنا اليومية وبصورة روتينية بتقييم قراراتنا من خلال مجموعة من المعايير المتعددة وحل المشكلات المرتبطة باتخاذ القرارات يتم عادة استخدام العديد من أساليب التحسين في الممارسة العملية، لكن في حالة استناد عملية اتخاذ القرار إلى خيارات مماثلة، يصبح من الأهمية بمكان تحليل العوامل المختلفة والبدائل ذات الفئة المماثلة المهمة جدا. وتعتبر تقنية TOPSIS واحدة من أساليب المعايير المتعددة الكلاسيكية المعروفة التي اقترحها هوانج ويون لحل مشكلات صنع القرار⁸، حيث يعتمد على المفاهيم التي تفيد بأن البديل المختار يجب أن يكون له أقصر مسافة من النقطة المثالية الإيجابية، وأبعد مسافة من النقطة المثالية السلبية بشكل متزامن. كما قد يؤدي التعقيد المتزايد في البيئة المالية والمحاسبية إلى الاستفادة من مجموعة من الخبراء أو صناع القرار لاستكشاف جميع الجوانب المرتبطة بمشاكل صنع القرار من خلال التقارير المالية والمحاسبية للمؤسسة. كما أن لهذا البحث أهمية أخرى، تتمثل في:

-القدرة على تصوير أفضل أداء للبديل المتاح مقابل كل معيار تقييم في شكل رياضي بسيط؛

-دمج الأهمية النسبية التي وصفها المعلومات الموضوعية والذاتية في عملية التقييم.

فهذه طريقة تعويضية التجميع الذي يقارن ،NIS وأطول مسافة هندسية من الحل المثالي السلي (PIS) الإيجابي . مجموعة من البدائل عن طريق تحديد الأوزان لكل معيار.

جدول 16. الأداء التنموي للمؤسسات محل الدراسة خلال الفترة (2014-2019)

السنوات/ الأداء	الأداء الاقتصادي للمؤسسات					الأداء الاجتماعي				
	الترتيب					الترتيب				
	1	2	3	4	5	1	2	3	4	5
2014	A5	A4	A3	A2	A1	A9	A12	A8	A11	A10
2015	A5	A4	A3	A2	A1	A9	A12	A8	A11	A10
2016	A5	A4	A3	A2	A1	A9	A12	A8	A11	A10
2017	A5	A4	A3	A2	A1	A9	A12	A8	A11	A10
2018	A5	A4	A3	A2	A1	A9	A12	A8	A11	A10
2019	A5	A4	A3	A2	A1	A9	A12	A8	A11	A10

⁸ Vahdani, Behnam., Mousavi, S. Meysam., & Tavakkoli-Moghaddam, Reza. (2011). Group decision making based on novel fuzzy modified TOPSIS method, Applied Mathematical Modeling, Vol. 35, No. 9, pp. 4257-4269.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات خوارزميات طريقة TOPSIS

من خلال الجدول اعلاه الذي يبين الترتيب النهائي للبدائل المالية والاجتماعية بناءً على معاملات التقارب، نلاحظ ان بمبكل ، A أفضل بديل يحقق أداءً اقتصاديًا جيدًا للمؤسسات محل الدراسة بالدرجة الاولى هو نسبة السيولة 5 باستثناء سنة 2018 اين ، A وأخيرًا الربحية 1A بعدها المردودية المالية 2 ، A ثم المردودية الاقتصادية 3A الاصول 4 حلت المردودية المالية اخيرًا وحلت محلها الربحية. أمّا فيما يخص الاداء الاجتماعي والبيئي للمؤسسات محل الدراسة يتضح من خلال الجدول ان افضل بديل يحقق A ثم المساهمة في التنمية المحلية 12A اداءًا اجتماعيًا جيدًا يتمثل في دفع الضرائب على النشاط الاقتصادي 9 ثم المصاريف المتعلقة بحماية المستهلك ، A وتدريب العمال 8 A لتأتي بعدها المصاريف المتعلقة بالسلامة المهنية A 7. واخيرًا الرفع من تعداد العمال 6 A ، والمصاريف المتعلقة بتحسين المنتج A10 A11.

ويمكن تفسير هذه الملاحظات في أن استراتيجية المؤسسات محل الدراسة تركز على ضمان الاستمرار والبقاء من خلال المحافظة دائمًا على نسبة السيولة لمواجهة الالتزامات قصيرة الاجل وتعزيز ثقة المتعاملين، ثم تركز على هيكلة اصولها حيث انه كلما كانت اصولها ثابتة تكون فترة بقائها أطول كما يتيح لها امكانية استعمال القروض طويلة الاجل المكفولة بضمانات. ثم المردودية الاقتصادية والمالية على العائد المحقق من استثماراتها التي توظيف اموالها وأخيرًا الربحية وهو ما يفسر بعجز المؤسسات المالية على توليد ارباح من طاقاتها التشغيلية، جراء ارتفاع نفقاتها وتكاليفها، قد يكون لها توجهات مستدامة من خلال الانفاق على متطلبات التنمية المستدامة كاستراتيجية بعيدة الامد تحقق خسائر على المدى القصير وارباحًا على المدى الطويل أي يُعزى ذلك إلى تحقيق أداء اجتماعي جيد على حساب الاداء الاقتصادي على الاقل في المدى القصير.

من خلال تحليل نتائج ترتيب افضليات الاداء الاجتماعي للمؤسسات محل الدراسة بناءً على الجدول اعلاه نجد أن كرس جُل المؤسسة ادائها في دفع الضرائب على النشاط الاقتصادي، ثم يليها مساهمتها في تنمية المجتمع المحلي، وهو ما يفسر بتوجهات المؤسسة في التنمية المستدامة في حين لا تركز جهودها في توفير السلامة المهنية وتدريب العمال وحماية مستهلكيها وتحسين منتجاتها، ايضا لا تسعى الى توسيع عدد عمالها. كون ان هذه الجهود لا تتعدى الالتزامات القانونية ولتحقق من خلالها مزايا تنافسية من خلال تحسين المنتج وتدريب العمال على سبيل المثال، وبالتالي هي لا تشتمل على جميع معايير الاداء الاجتماعي التي تكفل لها الاستمرار والبقاء. من جهة أخرى وان كان نشاط هذا المؤسسة يستهدف التنمية الاقتصادية في جانب من جوانبه الا انها لا يتعدى لتحقيق الاستدامة بالشكل الذي يعمل على تحسين المؤشرات الكلية في بيئة اعمال هاته المؤسسات.

الخاتمة

من خلال ما تقدم ذكره، يُمكن القول أن الاصلاحات المالية والمؤسسية في الجزائر قبل التسعينات كانت قاصية جدًا لعل اهم ما ميزها تولي الخزينة العمومية تمويل الاقتصاد وفرضها تجميد ارباح المؤسسات لديها من اجل تأطير وتوجيه الاستثمار، اي منع المؤسسات من التمويل الذاتي، وكان لصدمة 1986 غرة الاقتصاد المخطط ما أدى اثر بالغ في تبيان ث الى القيام بإصلاحات مالية ومصرفية فورية مطلع سنوات التسعينات بغرض اصلاح المؤسسة الاقتصادية وتأطيرها، أهم ما جاء فيها انسحاب الخزينة العمومية من تمويل الاقتصاد ومنح الاستقلالية للسلطات النقدية من خلال قانون 90-10 والتوجه نحو اجراءات تأهيل وخصوصية المؤسسة الاقتصادية. تلته مخططات تنموية في الفترة 2001 حتى 2014 بأغلفة مالية ضخمة في ظل تحسن اسعار المحروقات، مدعومة بقروض ضخمة موجهة لتمويل القطاعين العام والخاص في مجالات عدة خاصة التي تساهم في تأسيس قاعدة انتاجية.

ان المتأمل للمؤشر إلات الاقتصادية الكلية للتنمية المستدامة للوقوف على نتائج هذه الاصلاحات، يجد انها لا تحقق الهدف المطلوب وان عرفت في مجملها تحسن يعتبر طفيفًا وغير حقيقي لهيمنة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي بأكثر من 90 %، وهذا ما يدفعنا بمناقشة الموضوع من جانب تطبيقي على عينة من المؤسسات التي في رايانا، يُعد المؤشر الجيد للتعبير على متغيرات الدراسة بشكل يبدو أدق يكفل الوقوف على الطريقة التي تستخدم بها الموارد المالية للمؤسسة في تعزيز التنمية المستدامة.

ظهر نتائج تحليل الاداء المالي والاداء اجتماعي للمؤسسات محل الدراسة وتطبيق تقنية TOPSIS في المؤسسات محل الدراسة انه لا يتجاوز الحفاظ على السيولة كهدف اولي ولا يتعدى الى تحقيق الربحية والمردودية بنوعيهما (الاقتصادية والمالية) في ذات الوقت، اما نتائج تحليل الاداء الاجتماعي لا تتعدى الالتزام بما هو قانوني على راسه الالتزام بدفع الضرائب على النشاط الاقتصادي، ثم المساهمة في التنمية المحلية، ولم يتجاوز ذلك إلى تحسين المنتج وتحقيق السلامة المهنية وتدريب العمال. ولا حتى السعي الى استقطاب عمالة جديدة.

قائمة المراجع :

مقال في مجلة:

سعيد سبعون، وداد دريوش (2019)، المؤسسة الجزائرية من السبعينات إلى المرحلة الحالية: الكرونولوجيا السوسولوجيا، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية ، المجلد 05 ، العدد 14 ، ص 72-91.
طالم علي، فيلالي بومدين (2016)، إشكالية التنمية لاقتصادية في الجزائر - دراسة تحليلية تقييمية ، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 04 ، العدد 02 ، ص 94-113.
العاب ياسين (2012)، تقييم سياسة تمويل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الاقتصادية، المجلد 01 ، العدد 02 ، ص 65-83.

مقال منشور في ملتقى:

أحمد بوشناقفة، روشام بن زيان (2002)، سياسة الاقراض في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة في الجزائر، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات - المنظم بكلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية بجامعة الشلف 14 و 15 ديسمبر.

عبد اللطيف بالغرسة (2003)، المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الإصلاحات المالية و المصرفية دراسة تحليلية و رؤية مستقبلية، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني الاول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي. الجديد، 22 افريل.

Articles:

Vahdani, Behnam., Mousavi, S. Meysam., & Tavakkoli-Moghaddam, Reza. (2011). Group decision making based on novel fuzzy modified TOPSIS method, Applied Mathematical Modeling, Vol. 35, No. 9, pp. 4257-4269.